سؤال العلاقة بين التنوّع اللّغوي وتهلهل النّسيج الاجتماعي، بحث في المشاكل والحلول من منظور "محمد الأوراغي".

The relationship between multilingualism and the weakness of the social fabric, Exploring problems and solutions from the point of view of "Mohammed Al-Oraghi"

فتيحة ريال*

مخبر الممارسات الثقافية والتعليمية،المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة-الجزائر

جامعة امحمد بوقرة، بومرداس- الجزائر f.rial@univ-boumerdes.dz

علي صالحي

جامعة امحمد بوقرة، بومرداس- الجزائر a.salhi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2023-07-25	2023-12-07	2024-01-26

ملخّص: يهدف هذا البحث -انطلاقا من مبدأ التّشاكل البنوي بين اللّغة والمجتمع، وما يترتّب عنه من تأثير متبادل بينهما- إلى إبراز جانب من ذلك التّأثير عبر تقصّي ظاهرة التّنوّع اللّغوي وانعكاساتها على النّسيج الاجتماعي، وقوفا على ما تُفرزه من مشاكل، وما تتطلّبه تلك المشاكل من حلول، وذلك بالاستناد إلى رؤية الأوراغي اللّسانيّة في هذه المسألة، وبناءً على ما قدّمه من تصوّرات.

توصّل البحث في النهاية إلى التأكيد على أنّ التّفرّد اللّغوي المنفتح أأمن لسانيا من وضعية التّنوّع اللّغوي بكل أقسامه.

كلمات مفتاحيّة: التّنوّع اللّغوي؛ التعدّد اللغوي؛ التّفرّع اللّغوي؛ الازدواج اللّغوي؛ التفرّد اللّغوي؛ التّشاكل البنوي.

Abstract: On the basis of structural interference between language and society, and the consequent mutual influence between them, this paper aims to reveal a part of that influence by investigating the phenomenon of linguistic diversity and its reflections

* المؤلف المرسل

on the social fabric. As we emphasize on resulting problems, and required solutions based on linguistic vision and the perceptions of Mohammed Al-Oraghi on this issue. This research concludes that opened monolingual is linguistically safer than the state of linguistic diversity in all its divisions.

Keywords: linguistic diversity; Multilingualism; Diglossia; bilingualism; monolingual; structural interference.

1-المقدمة: ارتبط اسم الباحث اللّساني "محمد الأوراغي" بنظريّة اللّسانيّات النّسبيّة التي ترمي إلى المقارنة بين اللّغات الطّبيعيّة، وأنساقها النّمطيّة، غير أنّ للباحث رؤية لسانيّة حضاريّة شاملة، تتعدّى الوصف والمقارنة إلى البحث في شبكة التّفاعلات بين اللّغة بوصفها نسقا رمزيا، وبين اللّغة من حيث هي ديوانٌ ثقافي، ويمكن للمطّلع على نتاجه الفكري بمختلف أشكاله أن يلاحظ انفتاحه على مجموعة من الإشكاليات المهمّة، لا من باب إثارتها فحسب، ولكن لغاية أسمى وهي تقديم البدائل العلميّة والعمليّة الممكنة لتأسيس واقعٍ عربيٍ يسوده الانسجام لسانيا، واجتماعيا، وحضاريا.

شكّل سؤال العلاقة بين التّنوّع اللّغوي وتهلهل النّسيج الاجتماعي منطلقا علميا للأوراغي للنّظر في الإشكالات التي يطرحها وجود أكثر من وضعية لسانيّة في الوطن الواحد، وقد عالجها من منظور لساني اجتماعي، مقترحا جملة من الحلول، ولأجل استجماع عناصر الإجابة عن ذلك السؤال كما هي ماثلة في طرحه، يناقش هذا المقال ذلك الطرح من خلال الإشكالية التالية: كيف يؤثر التّنوّع اللّغوي في بنية النّسيج الاجتماعي من وجهة نظر محمد الأوراغي؟

إنّ الهدف من وراء هذا البحث هو الكشف عن جملة من المشاكل التي يفرزها التّنوّع اللّغوي بوضعياته الثّلاث: التّفرّع والازدواج والتّعدّد، ومحاولة تقديم حلول وبدائل في ضوء ما يطرحه "محمد الأوراغي" من اقتراحات للخروج من مأزق التعدّديّة اللّغويّة، إلى أفق التفرّد اللّساني المنفتح، وقد تمّت الاستعانة لتحقيق هذا الهدف بالمنهج الوصفي التحليلي، وكان الاستناد بشكل أساس إلى كتاب الباحث الموسوم (التّعدّد اللّغوي:

انعكاساته على النّسيج الاجتماعي) كونه عصارة فكر الباحث في موضوع التّنوّع اللّغوي.

2-مبدأ التّشاكل البنوي بين اللّغة والمجتمع (Structural Interference): لعلّ البحث في مفهوم اللّغة في بعدها الاجتماعي التّواصلي يقودنا لاستحضار قول ابن جني (ت391هـ) في حدّ اللّغة، بأنّها "أصواتٌ يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"، حيث ربطها بوظيفتها التّواصليّة، وطابعها الاجتماعي المفضي إلى تغاير اللّغات بتعدّد الأقوام والمجتمعات، وتعدّد الأقوام والمجتمعات كما هو معلوم تتحكّم فيه مجموعة من المحدّدات؛ الجغرافيّة، والسياسيّة، والدّينيّة، والعرقيّة، والإثنيّة، والقوميّة، وتأتي اللّغة كأحد أهمّ عناصر هذا التّحديد؛ فالذين يتكلّمون اللّغة نفسها «يشكّلون كيانا واحدا متكاملا بروابط متينة وإن لم تكن مرئيّة»،[1]وقد أكّد الأوراغي على العلاقة العضويّة بين المجتمع ولغته باعتبار هذه الأخيرة نسقا رمزيا وديوانا ثقافيا يُختزن فيه تاريخ الشّعوب وتجاربهم الإنسانيّة «فهي المقياس المعتمد لرسم "أوطان لغويّة" كوطن العربيّة، ووطن الفرانكفونيّة، ونحوهما من العوالم الأخرى... فكل إنسان أسير لنسق من قواعد التّعبير عن المعاني، والصّياغة القوليّة للمقاصد الكلاميّة»،[2] وهو أسيرٌ أيضا للحدود الثّقافيّة التي تتغاير بها المجتمعات وتتباين ذهنيا وحضاريا.

إنّ النّظر إلى اللّغة بوصفها نظاما للإدراك والاتصال والمعرفة، يجبرنا على التصرّف معها كمعطى اجتماعي يتحدّد ويتشكّل في إطار الوسط الاجتماعي شكلا ومضمونا، ويساهم في تنميط المجتمع وتشكيل نظامه،[3] وقد تنبّه الدّارسون لشبكة العلاقات التي تؤسّسها اللّغة مع مستعمليها، فبحثوا في علاقتها بالفكر، وبالنّسيج الاجتماعي، وبالهُويّة، والحروب، والنّزاعات، والتّنمية، وغيرها، وكان هذا البحث ينتهي «لا محالة إلى الإقرار بوجود تشابه بِنيوي بين هذين النّظامين، وهذا التّشابه من نتائج التّأثير المتبادل بينهما؛ تأثير ينطلق في البدء من البنية الثّقافية نحو نسق اللّغة ليرتدّ

منها في اتجاه معاكس»،[4] ولا أدلّ على هذا التّشاكل البنوي بين النّسق الرّمزي (اللّغة) والنّسق الثّقافي (المجتمع) من الوضعيّة التّاريخية للّغة العربيّة بين الأمس واليوم، والبون الشّاسع بين حالها حين كانت لغة حضارة القرآن، وبين حالها اليوم لمّا تقهقرت منزلة أهلها في سُلّم الحضارة الإنسانيّة، ويمكن تتبّع ذلك التّقهقر عبر الوضعيّات اللّغويّة السّائدة في المجتمع اللّساني الواحد، المتصارع ممثّليها لتنميط المجتمع على نمط ثقافة لسانهم.

3-مفهوم التنوّع اللّغوي (Linguistic diversity): توحي تسميتي "التّنوّع اللّغوي" (Linguistic diversity) و"التّعدّد اللّغوي" (Multilingualism) أنّهما محض تغاير اصطلاحي لمفهومٍ لساني واحد، لذلك نجد من يوحّد بينهما في الاستعمال على نحو ما جاء في ثنايا كتاب علم الاجتماع اللّغوي (Sociolinguistics) لبرنار صبولسكي (BERNARD Spolsky)،[5] إلا أنّ البحث في حدّ كلّ واحدٍ منهما يعكس اختلافا ظاهرا بين المصطلحين، حاول بعض الباحثين ضبط أصوله، كالثّنائي (جيمس ميلروي وليسلي ميلوري) (JAMES Melory And LESLIE Melory) اللذان جعلا كلّ تغيّر في البنية اللّغويّة تنوّعا، وكل تغيّر في الاستعمال تعدّدا،[6] بينما التعدّد في نظر الأوراغي ما هو إلا شكل من أشكال التّنوّع، يرتبط به ارتباط الجزء بالكلّ، والخاص بالعام.

لم يقدّم الأوراغي مفهوما محدّدا للّتنوّع اللّغوي، ولكنّه يضعه موازيا لمفهوم التّفرّد اللّغوي، فإذا كان هذا الأخير «يصدق على الوضعيّة اللّسانيّة المتميّزة باستعمال أهل البلد أو البلدان للغة واحدة للتّعبير بطلاقة ويسر تامين عن تجاربهم العلميّة والعمليّة والوجدانيّة في مختلف المجالات»،[7] فإنّ مصطلح التّنوّع اللّغوي يأتي في الجهة الموازية لهذا المفهوم، ليحيل إلى وجود أكثر من نسقٍ لغويّ في مجتمع واحد، وكل نسق من هذه الأنساق اللّغويّة يحمل في معجمه نمطًا ثقافيا معيّنا يتفرّد في مضمونه عن باقي الأنماط الثّقافيّة الأخرى، وبهذا فإنّ التّنوّع اللّغوي يشمل استغراق الوضعيات اللّسانيّة

الثّلاث التّالية: التّفرّغ اللّغوي، والازدواج اللغوي، والتّعدّد اللّغوي، ويحمل كلّ واحدٍ من هذه الوضعيات إشكالاته الخاصة به، التي تعكس في اجتماعها إشكالات التّنوّع اللّغوي.

4-أقسام التنوّع اللّغوي وإشكالاتها

1.4التّفرّع اللّغوي (Diglossia): يستعمل "محمد الأوراغي" مصطلح التّفرّع اللّغوي (Diglossia) للدّلالة على «وضعية لسانيّة خاصّة تتميّز بأن تتواجد في البلد الواحد لغة ما إلى جانب اللّهجة أو اللّهجات المنحدرة منها»،[8] وهذا المفهوم الذي يشير إلى مستويين من التّداول للّسان الواحد، الأوّل فصيح والثّاني لَهَجي، يعبَّر عنه أيضا في الأبجديات اللّسانيّة بمصطلح "الازدواجيّة اللّغويّة"، ولعلّ الأوراغي يفضّل مصطلح التّفرّع من منطلق علاقة الأصل بالفرع، وانحدار الثّاني من الأوّل.

والثّابت في الدّراسات السوسيولسانيّة أنّ ظاهرة التّفرّع اللّغوي تستغرق جميع المجتمعات مهما كانت درجة تطوّرها، لأنّ اللّغات البشريّة كلّها خاضعة لمبدأ الوضع والاستعمال، فإذا كان الوضع يحفظ للّغة استقرارها واستمرارها، فإنّ مبدأ الاستعمال الفردي يُجبرها على التّغيّر عبر الزّمان، ومن لوازم مبدأِ الاستعمال أن يكون لكلّ لغة لهجة، كما يجب أن يكون لكلّ لهجة أصل تتفرّع منه،[9] وهما يجتمعان على أداء وظائف التّواصل نفسها، ويتباينان من حيث النّسقُ وقدرتُه التّوليديّة، ومن حيث الحمولةُ الثقافيّةُ والحضاريّة.

والثابت أيضًا في درجة القرابة بين اللّغة واللّهجة، تراوحها بين عتبة الالتحام وعتبة الانفصال، فإمّا أن تتقلّص اللّهجة وتتّسع اللّغة، وعندئذ تقترب اللّهجة من الاندماج في أصلها، كما في المجتمعات العالمة التي تفتقد فيها الأميّة أو تكاد، وإمّا أن يحدث العكس، ويكون ذلك في المجتمعات التي ينحدر فيها مستوى التعليم وترتفع فيه الأميّة، وحينئذ تقترب اللّهجة من الاستقلال عن اللّغة الأصل والانفصال النّهائي عنها،[10] والظّاهر أنّ هذا التّدافع بين اللّغة واللّهجة أمر طبيعي في ظل انقسام المجتمع ثقافيا

ولسانيا إلى طبقتين؛ طبقة مثقّفة متعلّمة مرتاحة اقتصاديا، وطبقة متواضعة ثقافيا وتعليميا ومعيشيا، حيث تتواصل كل طبقة بالنّسق الرّمزي الذي يناسب ثقافتها ومستواها المعرفي والمعيشي.

يطرح التّفرّع اللّغوي من وجهة نظر الأوراغي جملة من المشاكل؛ بعضها لساني صِرف كالعلاقة بين النّسقين؛ الأصل والفرع، وبعضها الآخر تربوي، مرتبط بأيّ النسقين نعلّم النشء أصول المعرفة (باللّغة أم اللّهجة)، ومنها ما هو عَقَدي حين يتعلّق الأمر بالاختيار بين اللّغة بوصفها أحد أهمّ العناصر الفاعلة لحفظ الهُويّة، وضمان وحدة الأمّة، وبين اللّهجة المحلّية كما لو كانت شرطا ضروريا للتخلّص من العوائق التّاريخيّة والانخراط السّريع في الحداثة.[11]

إنّ النّوع الأوّل من المشاكل يأخذ أبعادا كثيرة تصل أحيانا لحدّ الخطورة، عندما تتعالى الأصوات بإحلال اللّهجة محل اللّغة، خاصة لمّا يتعلق الأمر باللّغة العربيّة، التي تتعدى وظيفة للتّواصل، إلى كونها لغة عبادة وفهم لكتاب لا يُتعبّد إلا به، ولا تدرك معانيه إلا باللّسان الذي نزل به.

في الواقع، لا يمكن تجنّب وضعيّة التّفرّع اللّغوي مهما اجتهدت الدّول في سياساتها اللّغويّة، ولكن بالإمكان الحدّ من انتشار اللّهجة بالرّفع من مستوى التّعليم لأنّه «كلّما كان النّظام التّعليمي ناجحا، ارتفع المستوى الثّقافي للمجتمع، وترسّخت المعرفة بالقواعد النّسقيّة للّغة المتداولة، وتضاءل خرق القواعد، وقلّت هفوات اللّسان»،[12] ومتى كان الاتجاه في التّعليم عكس ذلك سواءٌ في التّعامل مع اللّهجة باعتبارها فرعا من اللّغة، أو في التّعامل مع لغة ثانية في مقابل لغة أولى، كانت النّية مبيّتة لوأد اللّغة المستهدفة.

2.4 الازدواج اللّغوي (Bilingualism): يشير مصطلح الازدواج اللّغوي (Bilingualism) والمعبّر عنه في الأبجديات اللّسانيّة بالثنائيّة اللّغويّة* إلى تعايش لغتين من نسقين متباينين في المجتمع الواحد، فهو يصدق بحسَب الأوراغي «على

وضعيّة لسانيّة تتميّز بأن يتواجد في البلد الواحد لغتان من نمطين مختلفين؛ كالعربيّة والفرنسيّة ...وهما مع ذلك الاختلاف تُستعملان بنفس الطّلاقة نسبيا للتّعبير عن التّجربة الشّخصيّة للنّاطقين بتينك اللّغتين»،[13] والمرجّح في نظر الباحث أنّ هذه الوضعيّة اللّسانيّة حالة فرديّة لا تستلزم وجودا اجتماعيا، إذ تنحصر في القليل من الأفراد ولا تستغرق المجتمع كلّه، ومؤشّر انفرادها أنْ «لا أحدَ يستطيع أن يُثبت ولو بأوهن الأدلّة أنّ مجتمعا لغويا من بلدان الشّمال المتقدّمة، أو الجنوب المتناميّة، يتميّز بإمكان كلّ فرد فيه من التّواصل بنفس الطّلاقة، وفي كافة القطاعات العمليّة والمجالات المعرفيّة، بأي من اللغتين ل1، ل2 على حدٍ سواء، لكن هذا الإثبات ممكن بالنّسبة للّغة الواحدة»،[14] وبذلك يكون لدينا مجتمعات متغايرة لسانيا في البلد الواحد، على نحو ما هو سائد في بلجيكا المقسّمة لسانيا إلى إقليمين، شمالي يتحدّث أهله اللغة الألمانية المتفرّعة عن الألمانية، وإقليم جنوبي لسان أهله الفرنسيّة.

يتفرّع الازدواج اللّغوي بوصفه حالة فرديّة إمّا إلى "ازدواج مبكّر"(Early Bilingualism)، ناتج عن تنشئة الطفل بدءا على تعلّم اللّغتين معًا بنفس التّكلفة في الوقت والجهد، وإمّا إلى "ازدواج متأخّر"(Late Bilingualism)، ينتج عادة عن تأخير تعليم الطّفل اللّغة الثّانية إلى أن تستقر عنده اللّغة الأولى في حدود السّنة الخامسة من عمره،[15] وهو يطرح من جهة أنّه وضعية اجتماعيّة ناتجة عن تعايش لغتين وطنية وأجنبية في البلد نفسه عدّة إشكالات، تنعكس سلبا على نسيج المجتمع وتماسكه.

فمن الناحية الاجتماعيّة، من شأن الازدواج اللّغوي أن يوهن الرّوابط الاجتماعيّة، كونه يُقسّم المجتمع لسانيا إلى طائفتين لغويتين بصرف النّظر عن ميزان قوى كِلْتيهما، وعن نسبتها العدديّة؛ طائفة المحلّيين المتشبّثين بالحفاظ على مكانة اللّغة الوطنيّة وتوسيع استعمالها، وطائفة الأتباع المنتصرين لفكرة تقاسم اللّغتين الوطنيّة والأجنبيّة لوظيفة التّواصل، لكن بحسب الأهلية والاختصاص، مع الرغبة في تغليب اللّغة الثّانية،

خاصّة في القطاعات المهمّة، ويرتكز الأوراغي في إثبات هذا الأثر إلى فرضية مراسيّة تقول إنّه إذا وُجد مجتمع في وضعيّة الازدواج اللّغوي لا يكون أفراده أبدًا على قلبٍ واحد، لأنّ وضعيّة التّفكّك تكون قد حلّت محل وضعيّة التّأليف، وتستمد هذه الفرضيّة قوّتها من الطّرح الأنثروبولوجي القاضي بوجود علاقة بين اللّغة وصوغ ذهنيّة الأمّة، وتكوين شخصيّتها الثّقافيّة، على نحو ما أقرّته أبحاث (يوهان هيردر) (Johann.g.herder)، و(همبولت) (Humboldt)، وأعمال (سابير) (Sapir) و(وورف) (Whorf)،[16] وكلّها تربط بين اللغة وبين تمثّلات الإنسان للعالم الذي يحيط به.

إن صراع الطّائفتين اللّغويتين؛ المحليّة، وطائفة الأتباع، من شأنه إضعاف التّكتّل الوطني، وتعميق الخلاف الطّائفي، وخلق لا توازن بين طائفتين متباينتين ثقافيا، ممّا يفتح الطّريق لتصدّع المجتمع جراء تناقض المقوّمات الثّقافيّة للطّوائف الاجتماعيّة، وفقدان الثّقة المتبادلة بينها، وانتفاء التّواصل في القضايا الوطنيّة الكبرى، نتيجة تغليب مصلحة الطّائفة على مصلحة الأمّة.[17]

من ناحية أخرى، فإنّ الازدواج اللّغوي مكلّف اقتصاديا، فهو يتطلّب اعتمادا ماليا تقتصد خزينة المجتمعات أحاديّة اللّغة نصفه، لكنّ تأثيره الثّقافي من وجهة نظر الأوراغي مكلّف أكثر؛ كونه مسبّبا لانخفاض المستوى الثّقافي لمزدوجي اللّغة، فلا هم حصّلوا ثقافة اللّغة الأولى بشكل كافٍ، ولا هم حصّلوا ثقافة اللّغة الثّانيّة، وهكذا يساهم هذا الازدواج في تكوين مجتمع "معاق اللّسان" تنعكس إعاقته اللّسانيّة في الكثير من الظّواهر الجزئيّة التي تُبقي على التّخلّف الثّقافي، منها:[18]

***الإصابة بالعسر اللّغوي:** ولا يعني به الأوراغي ما يصيب الفرد من اضطرابات الكلام نتيجة خلل نفسي أو عضوي، وإنّما يقصد ما يحمل طابع الشّيوع بين الجماعة اللّغويّة؛ كتدنّي مستوى القدرة على ارتجال الكلام والاسترسال فيه، والإكثار في الأحاديث الشّفويّة

من قطع جمل واستئناف أخرى قبل إتمام الأولى، ومن حشو أغلب الجمل بصوتٍ غُفْلٍ ممتدّ في انتظار إيجاد اللّفظة المناسبة، وغيرها كثير.

***تفشّي اللَّغَط:** وجود الازدواج اللّغوي يجعل المتكلّم يستخلص لغَطا، واللّغط هجين من أنساق لغويّة متباينة؛ فالنّاشئ في وضعية الازدواج اللّغوي لا يكون واعيا بما يقع في كلامه من تحريفات مصدرها تراكب اللّغات المتغايرة وتداخلها وتقارض معاجمها، وهو ما يولّد **لغَطا** لغويا يحمل **لقَطا** ثقافيا* يشكّلان معا عائقا يمنع الأفراد الخاضعين لنظام تربوي مزدوج من تحصيل نسخة من الثّقافة المحمولة في إحدى اللّغتين الوطنيّة أو الأجنبيّة المتواجدتين في البلد نفسه، ويمنعهم بالتّالي من تكوين مجتمع منتسب إلى إحدى الثّقافتين.

3.4التّعدّد اللّغوي (Multilingualism): نعني بالتّعدّد اللّغوي (Multilingualism) قدرة الأشخاص أو الجماعات على استعمال أكثر من لغة، فـ «نقول عن دولة ما إنّها متعدّدة اللّغات حينما يتمّ التكلّم فيها بلغتين مختلفتين على الأقل، ونقول عن شخص ما إنّه متعدّد اللّغات عندما يكون بإمكانه التعبير عن حاجياته ومقاصده والتّواصل مع غيره بأكثر من لغة، ويمكن إذن لمصطلح التّعدّد اللّغوي أن يحيل إلى استعمال اللغة، أو قدرة الفرد، أو على الوضعيّة اللّغويّة لمجتمع أو أمّة كاملة»،[19] وهو يتمظهر في مستويين، اجتماعي، ورسمي؛ فأمّا الاجتماعي فهو حصيلة عوامل اجتماعيّة كثيرة على رأسها الرّحلات، والهجرة، والمجاورة، والاستعمار، ويُلمس هذا النّوع من التّعدّد في حياة النّاس وتعاملاتهم اليوميّة، وأمّا التّعدّد اللّغوي الرّسمي فتُحدِّده الدّولة، وتقرّه في دساتيرها، ويظهر في وثائق البلد ومعاملاتها الرسميّة، كما يظهر في أنظمتها التعليميّة.

والتّعدّد اللّغوي عند الأوراغي أحد فروع التنّوع اللغّوي، «وهو يصدق على الوضعيّة اللّسانيّة المتميّزة بتعايش لغات وطنيّة متباينة في بلد واحد، إمّا على سبيل التّساوي إذا كانت جميعا لغات عالمة كالألمانيّة والفرنسيّة والإيطاليّة في الجمهوريّة

الفيدراليّة السويسريّة، وإمّا على سبيل التّفاضل إذا تواجدت لغات عالمة كالعربيّة بجانب لغات عاميّة»،[20] ويشير الباحث بمصطلحي "عالمة" و"عاميّة" إلى تباين اللّغات أهمّية، فهي وإن تساوت جميعا في قدرتها على إمداد أصحابها بالرّموز القوليّة اللاّزمة، فإنّها تتفاوت من حيث إمكاناتها المستعملة فعلا، وتنقسم لطبقتين:[21]

أ-لغات كبرى: كالعربيّة والفرنسيّة والإنجليزيّة، يصفها باللّغات العالمة نظرا لحمولتها المعرفيّة والحضاريّة؛ تتماز من حيث بنيتها بإمكان إدراجها في نمط لغوي معيّن، وباكتمال نسقها، واتساع قدرتها التوليديّة، كما تتماز من جهة وظيفتها بكونها واصفة لبيئتها الحضاريّة، وناقلة لأشكال المعارف الدّينيّة والفكريّة، النّظريّة والعمليّة، ناهيك عن كثرة المتواصلين بها، واحتكامهم جميعا إلى القواعد النّحويّة الموصوفة نفسها.

ب-لغات ناشئة: يمكن تسميّتها بالعامّية، وهي لغات هجينة، تتّصف نسقيا بصعوبة إدراجها في نمط لغوي معيّن، وبوجود خانات فارغة في مكوّنها الصّرفي والتّركيبي، وفقر معجمها المرتبطة مداخله بالحِرف اليدويّة والمبادلات الضّروريّة للحياة الاجتماعيّة البسيطة، وهي لغات تنقل شفويا تجارب عشائريّة محدودة الانتشار، كما أنّها مهيأة للانقراض لقلّة النّاطقين بها، وسعي أهلها للاندماج في ثقافة إحدى اللّغات الكبرى.

العلاقة بين اللّغات الكبرى واللّغات النّاشئة تتحدّد في المجتمع بحسب نضجه الثّقافي، فإذا احتك أهل اللّغة الكبرى لفترة كافيّة بمجتمع غير ناضج ثقافيا ولغويا تبنّى الأصلي لغة الوافد وحصل التّطبيع في اتجاهيّن:[22]

-إمّا بحمل نظام الحياة الاجتماعيّة على اللّغة الوافدة إذا كانت حمولتها الثّقافيّة دينيّة تحرّريّة مثل العربيّة التي انتشرت في بلاد شمال إفريقيا بصفتها لغة القرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف.

-وإمّا بتكييف لغة الوافد لتلائم بساطة البنية الثّقافيّة للمجتمعات البدائيّة إذا اقترنت تلك اللّغة بثقافة الاستغلال والاسترقاق، وعندئذ تتولّد لغات هجينة.

لا ينفي الأوراغي حاجة أي مجتمع للاستفادة من ثقافات اللّغات الأخرى للإسراع في إطلاق التّنميّة في البلدان المتأخّرة، ولكنّه يناقش مسألة التّعدّد اللّغوي خارج حيّز الاحتياج أو عدم الاحتياج لها، يقول: «يتعيّن البدء بالتّشكيك في الطّريقة الموضوعة لسدّ هذا الاحتياج، بالتّساؤل بعد ذلك عن أنجح السّبل وأكثرها اقتصادا وإفادة لتحقيق الهدف المتوخّى من تعلّم لغات أجنبيّة»،[23] ولعلّ خطورة التّعدّد اللّغوي في نظره تنبع من كونه يُتّخذ في الغالب مطيّة لتحقيق أغراض سياسيّة، وذريعة لإذكاء نزعات قبَليّة، وتثبيت هويّات إقليميّة؛ حيث يقلّل من تواصل العشائر المؤسّسة لغويا، ويُقوّي طابعها الانغلاقي، ويجذّر الشّخصيّة الطائفيّة، ويؤثّر سلبا في الحركة الثّقافيّة، ويُعطّل عجلة التّنميّة الاقتصاديّة، ولا يُستبعد أن يكون مصدرا لتغذية الكراهية الطائفيّة، ما يجعله من أهم العوامل الفاعلة للتّفكّك الاجتماعي بعد عامل تغاير الأنساق العقديّة.[24]

إنّ الوضعيّة اللّسانيّة الطّبيعيّة بحسب تقدير الباحث هو توسّل أهلها باللّغة الواحدة للتّعبير عن الحاجات، والتّجارب، فذلك أدعى للفطرة الجمعيّة، التي جبِل أصحابها على مبدأِ اقتصاد الجهد المدعوم بالميل الفطري إلى الاستغناء بنسقٍ رمزي واحد، الأمر الذي جعل الازدواجيّة والتّعدّد اللّغويين –في نظره– ظاهرتين بطابع اصطناعي فردي أو قطاعي، وكون التّعدّد اللّغوي ذو طابع اصطناعي قطاعي يرجّح الفرضيّة التي تنيط التّفكّك الاجتماعي والتّخلّف الثّقافي به، وبناءً عليه يمرّ بنا إلى فرضيّة مراسيّة ثانيّة مفادها أنّ التّنميّة الثّقافيّة المفضية إلى تطوير المجتمع في شتى المناحي تحصل على الوجه المطلوب في وضعيّة التّفرّد اللّغوي لا غير، وعن هذه الفرضية تترتّب نتيجة مؤدّاها أنّ كلّ دعوة إلى أي شكل من أشكال التّنوّع اللّغوي غير مبرّرة تنمويا، وهي في مغزاها مناقضة لمصلحة الأمّة.

لاشكّ أنّ الافتقار المعرفي للخبرات والمعارف المحمولة في معجم اللّغات الأخرى يوقعنا في موضع الحاجة الحتميّة لتعلّم تلك اللّغات، أخذا لملئها العلمي والثّقافي، من

هنا يأتي السّؤال عن كيف نتعلّم لغة الآخر دون تعريض مجتمعاتنا للتّفكك، وهوياتنا للاستلاب؟ الجواب في تصوّر الأوراغي يأتي من خلال ما يسميه بـ "التّفرّد اللّغوي المنفتح"، فما المقصود به؟ وكيف يمكن تطبيقه لتقليص مشاكل التّنوّع اللّغوي؟

5-التفرّد اللّغوي المنفتح (Monolingualism): سبقت الإشارة إلى أنّ التّفرّد اللّغوي (Monolingualism) مرتبط بالأحاديّة اللّغوية في نطاق جغرافي معيّن، وهو يشكّل الوضعيّة الأنسب لما يدعوه الأوراغي بالفطرة الجمعيّة، التي تميل إلى التّحرّك نحو الأسهل وَفق مبدأ الاقتصاد في الجهد، فلا يجد أي مجتمع بشري بهذا الميل الفطري حاجة لبذل جهد ذهني مضاعف لاستضمار نسقين لغويين أداءً للوظيفة نفسها.[25] ويولي الباحث قيمة كبيرة لوضعيّة التّفرّد اللّغوي لا لأنّه يستجيب لمبدأ الاقتصاد في الجهد فقط، ولكن بتجاوزه إلى أصل "التّنميط الاجتماعي"، فباللّغة الواحدة لا غير، نستطيع «وصْلَ الأجيال بعضها ببعض، وشدّ أفراد كل جيل إلى نفس القيم»،[26] ومادام للتّفرّد اللّغوي هذه القدرة، كان البحث عن سبل تعزيز مكانة العربيّة في أوطانها التقليديّة، مع مراعاة حاجة تلك الأوطان إلى الانفتاح على لغات الآخر انفتاحا مشروطا بـ:[27]

أولا: أن تنتقى اللّغة الأجنبيّة لملئها الثّقافي، لا لمعيار سياسي.

ثانيا: أن تُدرج اللّغة الأجنبية في المنهاج التّربوي بمقتضى فرض الكفاية، بحيث يتساوى الجميع في تعلّم اللّغة الوطنيّة، وينقسمون إلى فئات في تعلّم اللّغة الأجنبيّة، فكلّما فُرضت لغة أجنبيّة على فئة مخصوصة من التّلاميذ، سقطت عن سواهم من الطّور نفسه، وَفق الدّالة التّاليّة:

ف1/ ل/ط1/ل1 ف2/ل/ط1/ل2 ف3/ ل/ط1/ل3 .....فن/ ل/ط1/لن.

ثالثا: أن تُدرج اللّغة الأجنبيّة في المنهاج التّربوي لجلب المنفعة، ودفع المضرّة؛ فتحصل الأولى بتوسيل تلك اللّغة لأخذ ما توفّر لدى أهلها من خبرة صناعيّة، وثقافة بشريّة

مشاعة، وتحصل الثّانيّة بإفراغ اللّغة المعيّنة من الثّقافة الوضعيّة الخاصّة بأصحابها (أي الأفكار المناقضة لثقافة العربية وعقيدتها).

هذا فيما يرتبط باللّغات العالمة، أما فيما يخصّ الانفتاح على اللّغات العاميّة (الناشئة)، فإنّه يتعيّن إدراجها في المنهاج التّربوي بصفتها وسيلة لتلقين مواد ثقافيّة بشرط التكافؤ، ويتوفر هذا الشّرط بموافقات ثلاث:[28]

1-أن تستهدف المادّة الملقّنة باللّغات العامّية تكوين مهارات لا يتطلّب امتهانها توسيط إحدى اللّغات الكبرى، أي استعمالها في مؤسّسات التّأهيل المهني.

2-مراعاة التّوزيع اللّساني لهذه اللّغات العاميّة في التّأطير البشري؛ أي أن يتمّ تأهيل أفراد كل جهة باللّغة المحليّة المتداولة.

3-تأخير إدراج اللّغات العامّية في المناهج التّعليميّة إلى سلك التّأهيل المهني لتمهير طائفة من المتمدرسين وتخريجهم بمواصفات مهنيّة مطابقة لحِرف معيّنة يعرضها سوق الشّغل بالجهة المعيّنة.

من النّاحيّة النّظريّة؛ توزيع اللّغات العالمة والعاميّة بالطّريقة التي ارتضاها الأوراغي لتحقيق التّفرد اللّغوي المنفتح من شأنه حفظ الملكات اللّغوية من الفساد، لأنّه يؤخر عمليّة اكتساب اللّغات الأجنبيّة والناشئة إلى سنّ تكون فيه اللّغة الوطنية لدى الطّفل قد استحكمت ملكتها، لكنّ الواقع العملي يُبِين عن صعوبة بالغة في عمليّة التّحكّم في توزيع اللّغات وانتشارها؛ فاللّغات اليوم في ضوء انفتاح العالم على بعضه، أصبحت سلعة تنتقل بسهولة تامة عبر وسائل الإعلام والاتصال، وبرامج التعليم الالكتروني، ومنصات التواصل الاجتماعي، وغيرها، فإن استطعنا رسم نظام تعليمي أحادي اللّغة، صعب علينا من جهة أخرى التّحكّم في تنشئة الطّفل خارج المدرسة، في محيطه الأسري، أو الاجتماعي، والحقيقة أنّ الأوراغي لم يهمل هذه الجزئيّة، ويتضح ذلك في قوله: «من الثّوابت التي لا تحتاج إلى دليل أو بيان كون اللّغات تفتقر لأن تحيا بين

أهلها إلى أزيد من تلقينها للأطفال في المدرسة، ولا تنتشر لغة وطنيّة في مجتمع لساني من خلال المدرسة فقط، بل علاقة المصاحبة بين اللّغات الوطنيّة والنّاطقين بها يجب أن تستمر حتّى تكون لغة للتّعليم والعمل والمصالح العموميّة...»،[29] ويُشترط في علاقة المصاحبة تلك "الاستمرارية"، فلا تنقطع في أي طور من أطوار التّنشئة الثّلاثة التالية:[30]

أ–طور التّلغية: يُحدّد هذا الطور زمنيا من البدايات الأولى لشروع الطفل في التّقليد والمحاكاة لتكوين ملكته اللّغويّة إلى مرحلة الدّخول المدرسي، وتشكّل الأسرة في هذا الطور القناة الأساس لتعليمه لغته الوطنيّة، بشرط أن تكون مؤهلّة وحريصة على تفصيح لسانها وتهذيب لغتها من السّقيم والدّخيل، وأن تستثمر سائر القنوات المتمّمة لطور التّلغيّة، من لُعبٍ تثقيفيّة، ومطبوعات تعليميّة، وأفلام تربويّة، ونحوها.

ب–طور التّربية: يبتدئ بانتظام الفرد في المدرسة وينتهي بتخرّجه منها، وهو يضطلع وَفق وضعية التّفرّد اللّغوي المنفتح بدور التّنشئة على استعمال اللّغة الوطنيّة حتّى يقتدر عليها المتعلّم، ناهيك عن تعليمه إحدى اللّغات الكبرى، ويتمّ ذلك بتوافر ثلاثة شروط؛ أوّلها أن يكون تلقين المواد التّربويّة في القطاعين العام والخاص باللّغة الوطنيّة في كل أسلاك التّعليم وأقطابه، وثانيها أن يُغطّي التّعليم كامل التّراب الوطني، وثالثها تكثيف مناهج محو أمّية الكبار، وبرمجتها في مستويات وعَبر سنوات، ووصل مقاصدها بتأهيل الأسرة للنّهوض بدورها في طور التّلغيّة.

ج–طور التّنمية: يبتدئ بالتّخرّج من المؤسّسة التّعليميّة، والانتظام في الحياة العمليّة، وهو يقترن بتداول اللّغة الوطنيّة واستعمالها في الحياة اليوميّة والمهنيّة، بشكل واسع ومكثّف في كل الميادين والمجالات والمعاملات.

إنّ إحلال اللّغة الوطنيّة محل اللّغات الأجنبيّة، والمعنِيّ هنا اللّغة العربيّة تحديدا، يتطلّب إلى جانب السّياسات التّعليميّة الرّشيدة، تنمية رصيد المعجم العربي، ويكون ذلك باستحداث الألفاظ العربيّة اللاّزمة للمفاهيم والتّصوّرات الجديدة، وبوضع المعاجم

المتخصّصة، وتنشيط مجال التّرجمة للكتب العلميّة، وتكثيف التّأليف باللّغة العربيّة لنشر المعرفة في الوسط العربي، وتقريبها من المبتدئ المتخصّص، وتطويرها لتحقيق التجاوز والريادة،[31] ولعلّ رؤية الأوراغي هنا تتقاطع بشكل صريح مع ما نجده عند القاسمي في حديثه عن الجوانب الواجب مراعاتها عند وضع الدّول العربيّة لسياساتها اللّغويّة، وقد حصرها في أربعة جوانب:[32]

1-جوانب لغويّة: تُعنى بتشجيع البحوث والدّراسات ذات الصّلة بإغناء معجم العربيّة العام والمتخصّص، سواءٌ بتشجيع دور الأفراد أو تفعيل دور المؤسّسات المكلّفة بتنمية اللّغة العربيّة.

2-جوانب ثقافيّة واجتماعيّة: تُعنى بتشجيع صناعة الكتاب وقراءته، وإنشاء مراكز قوميّة للتّرجمة، وتنمية النّشر الالكتروني بالعربيّة، والتّشجيع على توسيع استعمال اللّغة وتداولها في جميع مظاهر الحياة العامة (ثقافيّة، واقتصاديّة، وعلميّة، وإداريّة، وغيرها).

3-جوانب إعلاميّة: يراعى فيها إلزاميّة استعمال العربيّة الفصحى في جميع وسائل الإعلام، وعبر مختلف القنوات والبرامج.

4-جوانب تربويّة: يُفرض فيها استعمال العربيّة لغة للتّعليم بجميع مراحله ومستوياته، مع الإقرار بضرورة تعلّم اللّغات الأجنبيّة، دون توسيلها في العمليّة التّعليميّة.

لقد قدّم الأوراغي خريطة طريق لترشيد سياسات الدّول العربيّة في تعاملها مع وضعيّة التّنوّع اللّغوي، وتبدو رؤيته صعبّة التّجسيد على المدى القريب، لكنّها تتطلّب رغبة حقيقيّة من الدوّل العربيّة لتحقيق الأمن اللّساني لمجتمعاتها، حينئذ أمكن الحديث عن نجاح التّفرّد اللّغوي المنفتح، ببطلان كلّ العوامل المؤدّية في مستوى نسق التّواصل إلى اللّغط، وفي مستوى بنية المجتمع إلى اللّقط، مع زوال جميع الظّواهر المستقبحة المترتّبة عنهما، وباستغناء نظام التّعليم حينا بعد حين عن تلقين اللّغات الأجنبيّة إذا لم يبقَ في حِمْلِها ما يستحق الشّفط،[33] ساعتها تُصبح اللّغة العربيّة لغة العلم والمعرفة

والتّعبّد، كما كانت في فترة ازدهار الحضارة الإسلاميّة، ويصبح الآخر في حاجة إلى أخذ معارفها وخبراتها، بعد أن تكون اغتنت ثقافيا وعلميا وانقلب حال أهلها من الاستهلاك إلى الإنتاج العلمي والمعرفي.

6-خاتمة: استعرض هذا البحث ظاهرة التّنوّع اللّغوي بوضعياتها اللّسانيّة الثّلاث: التّفرّع، والازدواج، والتّعدّد، وقد ناقشنا من خلاله جملة من المشاكل التي تطرحها الظّاهرة، ملتمسين في وضعيّة التّفرّد اللّغوي المنفتح حلاً لتلك المشاكل، وذلك بالاستناد إلى وجهة نظر "محمّد الأوراغي" في المسألة، ولا ريب أنّ ما وقفنا عليه من مشاكل يعكس جزءًا يسيرا من حجم الأثر الذي يُوجِده تباين اللّغات في المجتمع الواحد وانعكاساته على انسجام ذلك المجتمع وتجانس بنياته، غير أنّه من الواجب التّنويه في هذا المقام إلى الجانب الإيجابي للتّنوّع اللّغوي مادام مشفوعا بتدبير لساني صحيح، لهذا وجدنا الأوراغي قد ركّز في طرْحِ الحلول على وجوب خلق وضعيّة لسانيّة متفرّدة، يصاحبها انفتاح مشروط على تعلّم وتعليم اللّغات الأخرى عالمة أو ناشئة، شفطا لعلومها وخِبرات شعوبها، ليكون التّنوّع عامل تنمية، وإثراء ثقافي، لا عامل وأدٍ للّغة الوطنيّة، وتفكيك للبنى الاجتماعيّة، وتخلّف علمي واقتصادي.

7- قائمة المراجع:

1-باديس لهويمل، نور الهدى حسني، مظاهر التّعدّد اللّغوي في الجزائر وانعكاساته على تعليميّة اللّغة العربيّة، مجلة الممارسات اللّغويّة، جامعة تيزي وزو (الجزائر)، ع 30، 2014م.

2-باسم يونس البديرات، وحسين محمد البطاينة، اللّغة وأثرها في تجذير الهُوِيّة العربيّة الإسلاميّة في عصر العولمة، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،ع 39، مارس، 2017م.

3-حنان عواريب، مدخل إلى التعدّدية اللغوية، نحو تصوّر شامل للمصطلح والمفهوم، مجلة الذاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، ع 09، جوان، 2017م.

4-علي القاسمي، العربية الفصحى وعاميتها في السياسة اللغويّة، أعمال الندوة الدوليّة الفصحى وعاميتها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربيّة، الجزائر، 2008م.

5-لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللساني، تر: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، د.ط، الجزائر، 2014م.

6-محمد الأوراغي، التعدد اللغوي: انعكاساته على النسيج الاجتماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط (المغرب)، 2002م

7-محمد الأوراغي، لسان حضارة القرآن، منشورات دار الأمان بالاشتراك مع الدار العربية للعلوم ناشرون ودار الاختلاف، ط1، الرباط (المغرب)، 1431هـ-2010م.

8-محمد الأوراغي، مستويات لغوية وطبقات اجتماعية، https://lissanyatnisbyah.ma/

---

[1] القول للفيلسوف الألماني (فيخته) نقلا عن: باسم يونس البديرات، وحسين محمد البطاينة، اللّغة وأثرها في تجذير الهُوِيّة العربيّة الإسلاميّة في عصر العولمة، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،ع 39، مارس، 2017م، ص34.

[2] محمد الأوراغي، لسان حضارة القرآن، منشورات دار الأمان بالاشتراك مع الدار العربية للعلوم ناشرون ودار الاختلاف، ط1، الرباط (المغرب)، 1431هـ-2010م، ص42.

[3] ينظر: لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللساني، تر: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، د.ط، الجزائر، 2014م، ص80.

[4] محمد الأوراغي، التعدد اللغوي: انعكاساته على النسيج الاجتماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط (المغرب)، 2002م، ص20.

[5] ينظر: حنان عواريب، مدخل إلى التعدّدية اللغوية، نحو تصوّر شامل للمصطلح والمفهوم، مجلة الذاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، ع 09، جوان، 2017م، ص54.

[6] ينظر: المرجع نفسه، ص54.

[7] محمد الأوراغي، التعدد اللغوي: انعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص9.

[8] المصدر نفسه، ص10.

[9] محمد الأوراغي، مستويات لغوية وطبقات اجتماعية، ص1، على موقع https://lissanyatnisbyah.ma/ تاريخ الدخول: 2023/06/15.

[10] المرجع نفسه.

[11] محمد الأوراغي، التعدد اللغوي: انعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص10.

[12] محمد الأوراغي، مستويات لغوية وطبقات اجتماعية، ص2.

[*] يوجد اضطراب بائن لدى اللّسانيين في استعمال مصطلحي الثّنائية اللّغويّة والازدواجيّة اللّغويّة، فهناك من يستعمل مصطلح الثنائية للدّلالة على استعمال المتكلّمين للغتين من نظامين مختلفين في التّواصل، بينما يستعمل مصطلح الازدواجية اللّغوية للدّلالة على ثنائيّة لغة/لهجة في الاستعمال، وهناك من يعكس المصطلحين في المدلول، فتكون الثّنائية للّغة واللّهجة، ويكون الازدواج للغتين المتباينين.

[13] محمد الأوراغي، التعدد اللغوي: انعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص11.

[14] المصدر نفسه، ص46.

[15] ينظر: المصدر نفسه، ص48.

[16] المصدر نفسه، ص-ص55-57.

[17] المصدر نفسه، ص57.

[18] ينظر: المصدر نفسه، ص60.

[*] **اللّغط:** لغة تختص بكونها مزيجا ناتجا عن احتكاك بنيات متباينة كلّيا كالعربيّة والاسبانيّة والإيطاليّة في شمال إفريقيا، من خصائصه: 1-فقر المعجم لارتباط مواده عموما بالحاجات اليوميّة، وغلبة الاقتراض عليه لتميّز مداخله المعجميّة من جهة اللّفظ بعدم التّجانس صوتيا، 2-اختلاط نسقه النّحوي بحيث يتعذّر على دارسه أن يدرج تركيبه في نمط لغوي متميّز، 3-الاقتصار على العدد الضّئيل من القواعد التّركيبيّة والتّصريفيّة مع تغليب التّرخيص والاتساع فيه، أمّا **اللّقَط:** فعبارة عن مزيج ثقافي يتكوّن من عادات وتقاليد محليّة ومن أصول دينيّة وفكريّة أو حضاريّة متغايرة، من أخصّ مميزاته 1-الانفصام الثّقافي، 2-تسطيح الثّقافات الوافدة، 3-انتشار أنماط من السّلوكات المركّبة من عادات يصل تباينها أحيانا إلى حد التّناقض. ينظر: المصدر نفسه، ص-ص 24-27.

[19] باديس لهويمل، نور الهدى حسني، مظاهر التّعدّد اللّغوي في الجزائر وانعكاساته على تعليميّة اللّغة العربيّة، مجلة الممارسات اللّغويّة، جامعة تيزي وزو (الجزائر)، ع 30، 2014م، ص103.

[20] المصدر نفسه، ص11.

[21] المصدر نفسه، ص23-24.

[22] المصدر نفسه، ص24.

[23] المصدر نفسه، ص51.

[24] المصدر نفسه، ص-ص52-54.

[25] المصدر نفسه، ص9، ص19، وص46.

[26] المصدر نفسه، ص19.

[27] ينظر: المصدر نفسه، ص150 وص159.

[28] المصدر نفسه، ص، ص161، 162.

[29] المصدر نفسه، ص166.

[30] المصدر نفسه، ص-ص166-168.

[31] المصدر نفسه، ص-ص169-173.

[32] ينظر: علي القاسمي، العربية الفصحى وعاميتها في السياسة اللغويّة، أعمال الندوة الدوليّة الفصحى وعاميتها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربيّة، الجزائر، 2008م، ص207 وما يليها.

[33] محمد الأوراغي، التّعدّد اللّغوي: انعكاساته على النّسيج الاجتماعي، ص165.